

الدولار	1507.5 ل.ل	اليورو	1.1217	الاسترليني	1.2475 \$	بيتكوين	9410 \$	الذهب	1420 \$	الفضة	16.16 \$	برنت	63.48 \$	كروود	56.52 \$
---------	------------	--------	--------	------------	-----------	---------	---------	-------	---------	-------	----------	------	----------	-------	----------

موازنة

نفخ التوقعات لن يملأ
الخزينة بالليرات

لا يختلف أحد على أن الموازنة العامة للدولة هي بيان تقديري لإيرادات الدولة ونفقاتها للسنة المالية المقبلة، يُوضع في مهلة زمنية لا تتجاوز كانون الأول. وعلى الرغم من أن الأرقام هي محض تقديرات، فهي تتطابق في معظم الحالات مع قطع الحساب، الذي يوضح أرقام الجباية والصرف المحققة في السنة المالية. وهامش الخطأ بين تقديرات الموازنة وقطع الحساب عادة يكون صغيراً، ولا يكبر إلا مع تجاوز النفقات ونفخ المتوقع من الإيرادات.

خالد أبو شقرا

لبنان من الدول التي تقع غالباً في هوة الفرق بين تقديرات الموازنة وقطع الحساب، والذي ما زال مستتراً منذ العام 2005 خلف تبريرات تصب كلها في خانة المخالفات لجهة الالتزام بالإتفاق. فـ "قطوعات الحسابات التي أجرتها وزارة المال بين العام 1997 و2017 بينت فروقا في الحسابات بقيمة 16 مليار و300 مليون دولار" بحسب الأمانة العامة لحزب سبعة عادة عيد. وهو ما يؤخر إبراز الكشوفات وإطلاع الرأي العام على حقيقة الأرقام المالية.

بغض النظر عن الأرقام المطروحة، فإن فروقات الحساب لا تعود بالضرورة، إذا افترضنا حسن النية، إلى تخطي سقف الإنفاق فقط، إنما أيضاً إلى المبالغة الكبيرة في التقديرات. وما الموازنة التي تُناقش في مجلس النواب إلا

دليل على اضطراب القيمين عليها من حكومة ولجنة مال إلى نفخ الإيرادات تحت ضغط تضخم النفقات، ومحاولة تخفيف عجز الموازنة، والذي من المتوقع أن يفوق هذا العام بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الـ9 في المئة. فخرج من لجنة المال والموازنة اقتراح إحداث إيرادات إضافية من البناء المستدام والأخضر بما يعادل 200 مليار ليرة، كما اقترحت اللجنة إيرادات من تسوية مخالفات البناء بمبلغ 200 مليار ليرة،

ليصل مجموع الإيرادات النهائية المحصلة وفق لجة المال والموازنة إلى حوالي 400 مليار ليرة. وهو ما يساهم بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق بقيمة 550 مليار ليرة إلى تخفيض عجز الموازنة إلى حدود 6.69 في المئة من الناتج المحلي.

عجاجة: التحصيل 65%

إنطلاقاً من تخفيضات لجنة المال النيابية، تظهر المبالغة في التقديرات واضحة. إذ بحسب بعض الأوساط الاقتصادية فإن تأمين 200 مليار ليرة من مخالفات البناء لن يتحقق، أقله بما تبقى من هذا العام. وذلك بسبب تراجع مداخيل المواطنين، وإعتكاف معظمهم عن تسوية المخالفات (راجع تقرير "الحاجة إلى الأموال أم الفوضى" 15 حزيران). أما الـ200 مليار المقترحة من البناء الأخضر فيعتبر تحصيلها نسبياً ويرتبط بتغيرات لا تؤخذ كلها في الإعتبار.

تقدير الإيرادات لا يبني من المجهول إنما يرتكز بشق أساسي منه على تحصيلات الأعوام السابقة. وبالأرقام فإن "ما يُحصّل من إيرادات لا يتجاوز الـ65 في المئة من التوقعات في أحسن الأحوال" يقول البروفيسور جاسم عجاجة. ويضيف "بدلاً من تخفيض النفقات لتتوازى مع الإيرادات يجرى تثبيت

زيادة الضرائب والرسوم لن
ترفع المداخيل في حال
دخول البلد في مرحلة
الإنكماش الاقتصادي

مستوى الإنفاق تقريباً عند سقف 17 مليار دولار (6 مليارات دولار خدمة الدين. 6 مليارات أجوراً. و2 مليار دولار للكهرباء. و3 مليارات دولار لتسيير أمور الدولة) فيما الإيرادات الممكن تحقيقها بحدود 12 مليار دولار".

حمدان: الإنكماش يقلص الإيرادات

نسبة كبيرة من الإيرادات المتوقع تحصيلها تبني على رسم (ضريبة) الـ3 في المئة على كل السلع المستوردة التي تخضع للضريبة على القيمة المضافة، تقع هي الأخرى في دائرة الشكل. "خصوصاً إذا دخل البلد في مرحلة الإنكماش، نتيجة ما تسببه زيادة الضرائب والرسوم من ارتفاع في الأسعار. وبالتالي تنخفض بنسبة غير قليلة كل الأرقام التي بنيت على زيادة الإيرادات من الضرائب والرسوم" يقول الخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان.

حواط: لإقفال المعابر

عضو كتلة الجمهورية القوية النائب زياد حواط يذهب أبعد من ذلك ويقول "الإيرادات المعول عليها والتي ترتكز على زيادة الضرائب والرسوم ستكون بلا قيمة، وليست ذات جدوى في حال استمرار التغطية



موازنة 2019 تركز على الضرائب لزيادة الإيرادات (أرشيف)

على المخالفين في المعابر الشرعية من مرفأ ومطار وحدود برية، وعدم إقفال المعابر غير الشرعية الـ120 التي يعترف المسؤولون بتجاوز هذا الرقم والتي تستمر بتغطية سياسية. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فهناك مخالفة فاضحة للدستور بالعمل وإقرار موازنة بعد سبعة أشهر من انقضاء العام. وهو ما سيرفع العجز فوق كل التوقعات، ولن يكون محصوراً كما يتوقعون بين 6.59 و7.59، لأنه سبق وصرف الكثير من الأموال منذ بداية العام". ويضيف حواط أن "كل البحث يتركز على كيفية تأمين المداخيل من جيوب المواطنين ورواتبهم، وتحميل الفقراء والطبقات الاجتماعية عبء الضرائب والرسوم، وليس على إقفال أبواب الهدر والفساد التي حددناها في كتلة الجمهورية القوية. وهو ما دفعنا إلى دق ناقوس الخطر، والإعلان أن هذه الموازنة لا تضع البلد على السكة الصحيحة، وليست هي

المرجوة لمعالجة المشاكل". موازنة العام 2019 لن تشذ عن سابقتها، ومسكها دفتريا وحسابياً لم يصوبها باتجاه الدقة التي يفترضها عالم الأرقام. بل العكس أتت عقيدة إقتصادية لم تحمل أي تغيير بنيوي ينتشل البلد من مأزق عجز ميزان المدفوعات الذي يتعمق يوماً بعد آخر، وذلك بحسب مختلف الآراء التي استطلعتها "نداء الوطن".

إقرار الموازنة بعد سبعة
أشهر من انقضاء العام
سيرفع العجز فوق كل
التوقعات

بطيش: إلتزام أصحاب المولدات تجاوز الـ80%



بطيش مفتتحاً دورة التدريب النظري للطلاب (الوطنية للإعلام)

على عاتقنا. وفي هذا السياق تأتي خطوتنا من باب تفعيل التعاون وبناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، تعود بالفائدة علينا جميعاً".

وشرح للمتطوعين أنه "مع الانتهاء من التدريب النظري، ستشاركون في الدورات اليومية التي يقوم بها مراقبو الوزارة على الأسواق، الأمر الذي سيسمح لنا بتشديد الرقابة والحفاظ على صحة المواطنين، وسيسمح لكم بالتعرف على حقوقكم وواجباتكم"، متمنياً أن "تزيد هذه التجربة من ثقتكم بالدولة ومؤسساتها.

المولدات الخاصّة

وشدد على أن "الوزارة تتابع موضوع المولدات الكهربائية الخاصة، ونسبة الإلتزام من أصحاب المولدات حتى منتصف هذا الشهر تجاوزت الـ80 في المئة. وسنواصل العمل حتى نصل إلى الإلتزام تام من قبل كل أصحاب المولدات".

وأشار بطيش إلى "أننا لن نسمح بأن يكون العدد الضئيل لمراقبي مديرية حماية المستهلك عائقاً أمام سعيها للحفاظ على سلامة المواطنين، ومبرراً للتهرب من هذه المسؤولية الكبيرة للملقة

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش، دورة التدريب النظري لطلاب الجامعات المتطوعين لمساعدة مديرية حماية المستهلك وقد تجاوز عددهم الـ150 طالباً، سينتقلون بعد التدريب إلى مشاركة مراقبي وزارة الاقتصاد في مراقبة الأسواق.

وتوجه بطيش إلى المتطوعين قائلاً: سبقكم في السنوات الماضية رفاق لكم من مختلف الجامعات اللبنانية، ما أضفى حيوية على عمل مديرية حماية المستهلك، وساعد بزيادة عدد الدورات وتشديد الرقابة. ساهموا مع فرق الوزارة بقمع الغش وضبط الأسعار ومحاربة الاحتكار وضمان سلامة السلع والخدمات. وهي مهام ستعاونون مع مراقبي الوزارة على القيام بها".

وتابع: "حماية المستهلك هي من صلب عمل وزارة الاقتصاد والتجارة، وضمان سلامة الغذاء هي في أولويات الخطة الاستراتيجية لمديرية حماية المستهلك".

وأكد بطيش "مواصلة التعاون مع البلديات لتفعيل الرقابة على سلامة الغذاء من خلال تدريب الشرطة البلدية وتسيير دوريات مشتركة معهم".

حاصباني: التنمية المستدامة
تستقطب الدعم الدولي

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء غسان حاصباني وفد لبنان للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة الذي ضم النائبة ديماء جمالي، حيث ألقى كلمة عن التنمية المستدامة والخطة التي تم العمل عليها في لبنان التي تشمل 17 هدفاً وضعتها الأمم المتحدة لتحقيقها في العام 2030. وتركزت كلمته على الأهمية التي وضعتها الحكومة حول التنمية المستدامة من خلال تضمينها في بيانها الوزاري، وإنشاء لجنة وطنية لوضعها ومتابعة تحقيق أهدافها.

كما شدد على أهمية التعاون بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والسلطات المحلية لوضع الخطة وتنفيذ الأهداف. وأكد أن الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة ستشكل عاملاً أساسياً في استقطاب الدعم المالي من المجتمع الدولي للبنى، للمشروع المتعلقة بالبنى التحتية والصحة والتعليم والبيئة والمساواة وإحلال السلام. كما أجرى عدداً من الاجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة على هامش المنتدى من بينهم نائبة الأمين العام أمينة محمد ورئيسة الجمعية العمومية ورئيسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي، إضافة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء الأرمني.